AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/632
S/1999/1194
23 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
البنود ١٠ و ٢٩ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٩ (أ) و ٥٠ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٨٨ و ٨٩ و ١١٥ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

الحالة في البوسنة والهرسك

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مسألة قبرص

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

171299 171299 99-36055

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة
حق الشعوب في تقرير المصير

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لبوركينا فاصو لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه، بصفتي رئيس المجموعة الإسلامية، البيان الختامي الذي اعتمده الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ (انظر الضميمة)*.

وأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة وضميمتها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ١٠ و ٢٩ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٩ (أ) و ٥٠ و ٥٣ و ٥٦ و ٥٩ و ٦٠ و ٦١ و ٦٣ و ٨٨ و ٨٩ و ١١٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميشيل كافاندو

* يجري تعميم الضميمة باللغات التي قدمت بها فقط.

الضميمة

البيان الختامي

للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي [الأصل: العربية والانكليزية والفرنسية]

(مقر الأمم المتحدة – نيويورك)

21 جمادي الآخرة 1420هـ – الموافق لفاتح أكتوبر 1999

1. **عقد** الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يوم الجمعة 21 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لفاتح أكتوبر 1999 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك برئاسة معالي السيد يوسف ويدراغو وزير الدولة، وزير خارجية بوركينا فاسو، رئيس الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

2. **حضر** الاجتماع كل من سعادة السيد إبراهيم فال ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السفير حسين حسونة ممثل الأمين العام لجامعة الدول العربية.

3. **أخذ** الاجتماع ببالغ التقدير، علماً بالتقارير المقدمة من الأمين العام بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال.

قضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي :

4. **صادق** الاجتماع على التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين (المرفق رقم 1) الذي عقد بتاريخ 14 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لـ24 سبتمبر 1999م .

5. **أكد** الاجتماع أن قضية القدس الشريف وفلسطين هي قضية المسلمين الأولى، **وأعرب** عن التضامن الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه وعاصمتها مدينة القدس الشريف.

6. **دعا** دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين لدى إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل صور الدعم للشعب الفلسطيني لتمكينه من ممارسة سيادته على أرضه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

7. **أكد** مجدداً أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967م، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، **وطالب** بالعمل من أجل وقف انتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ووقف كل الإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة، وهي الإجراءات التي تهدف إلى تغيير وضعها الجغرافي والسكاني قصد تهويدها، **ودعا** إلى تضافر كل الجهود حتى تعود القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين .

8. **أعرب** الاجتماع عن التفاؤل بالخطوات الإيجابية التي تم تحقيقها مؤخرا في عملية السلام بتوقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاقية شرم الشيخ، **ودعا** إسرائيل إلى ترجمة هذا الاتفاق إلى واقع عملي لتوفير مناخ جدي لبناء الثقة في المنطقة.

9. **أكد** دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد للسلام وذلك طبقاً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425 ومبدأ الأرض مقابل السلام التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف، وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وكذلك الانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو(حزيران) 1967م ومن الأراضي اللبنانية المحتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً. **ودعا** إلى التنفيذ الدقيق والصادق لكل الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية وجميع الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها.

10. **دعا** الدول الأعضاء إلى العمل على الحيلولة دون انضمام إسرائيل إلى المجموعة الآسيوية في إطار الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات الدولية الأخرى حتى تلتزم إسرائيل بتنفيذ جميع القرارات الدولية ويتم التوصل إلى السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

11. **حث** المجتمع الدولي وكل دول العالم على مقاطعة منتجات المستعمرات الاستيطانية وبضائعها في الأراضي المحتلة، **ودعا** إلى الامتناع عن تنفيذ مشروعات في هذه المستعمرات، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية باعتبار هذه المستعمرات غير قانونية وباعتبار المنتجات والبضائع منتجات مستعمرات استيطانية غير مشروعة.

12. **رحب** بعقد مؤتمر جنيف للأطراف المتعاقدة السامية المنعقد بتاريخ 15 يوليو 1999 في جنيف بمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي والذي أقر انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة

بما فيها القدس الشرقية وطالب إسرائيل، القوة المحتلة، بتطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

13. **أكد** المسؤولية المستمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا) في تأدية مهامها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأماكن التي يقيمون فيها بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة، **ودعا** الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول المعنية بحصر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم ووضع تصور شامل لحل مشاكلهم على أساس حقهم في العودة لوطنهم فلسطين طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. **ودعا** جميع الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتغطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها المقررة.

الوضع في البوسنة والهرسك وكوسوفا :

14. **صادق** الاجتماع على التقرير المقدم من فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن البوسنة والهرسك وكوسوفا (المرفق رقم 2).

15. **أكد** تمسك منظمة المؤتمر الإسلامي بالمحافظة على وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً، وتأييد بقاء البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية متعددة الأعراق والطوائف.

16. **أكد** ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، تنفيذاً كاملاً ومحايداً وفي نطاق القانون، وتطبيق القرار رقم 1244 لمجلس الأمن الدولي الخاص بكوسوفا، مما يسمح للاجئين والمشردين بالعودة إلى مواطنهم ويتيح لهم فرصة استئناف حياتهم الطبيعية. **وأكد** الحرص على مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في هذه الاتفاقية نصاً وروحاً، والمشاركة في حفظ السلام وإعادة الأمن والاستقرار إلى إقليم كوسوفا، بالمساهمة الكاملة في التخطيط والتمويل والتنفيذ.

17. **أكد** الدور الهام للمحكمة الدولية في تعزيز السلام **وطالبها** بالإسراع في عمليات تقصي الحقائق ومحاكمة مجرمي الحرب ومقترفي جرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في البوسنة والهرسك وكوسوفا.

18. **أعرب** عن الإعجاب بتمسك أبناء كوسوفا بترابهم الوطني الذي تجسد في عودتهم السريعة إلى ديارهم بعد توقف العمليات العسكرية مباشرة، والعرفان للدول الأعضاء وللأسرة الدولية على المساعدة الكبيرة التي قدمتها للاجئين والنازحين أثناء الاحتلال الصربي لإقليم كوسوفا.

19. **دعا** فريق تعبئة المساعدات للبوسنة والهرسك إلى معاودة اجتماعاته عاجلاً لتوفير المزيد من المساعدات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية واستخدامها في تنفيذ المشروعات التنموية وإكمالها في البوسنة والهرسك وكوسوفا، وفق الأولويات التي يقترحها المعنيون **وحث** جميع الدول والمؤسسات الطوعية على الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم الأموال اللازمة للغاية نفسها.

20. **ناشد** الدول الأعضاء، تعزيز هوية مسلمي البوسنة والهرسك وكوسوفا بمد يد العون إليهم، بغية التكافؤ مع سائر الأعراق والطوائف التي يعيشون إلى جانبها في منطقة البلقان، آخذين في الاعتبار تلك الروابط التاريخية والثقافية المتجذرة التي تربط هذه الأقاليم بالعالم الإسلامي.

21. **وافق** الاجتماع على اقتراح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الخاص بتنظيم ندوة شاملة عن دور الدول الأعضاء في إعادة بناء إقليم كوسوفا، **وطالب** باتخاذ ما يلزم من إجراءات لعقد هذه الندوة في المستقبل القريب.

النزاع بشأن جامو وكشمير :

22. **صادق** الاجتماع على تقرير فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير الصادر عن الاجتماع الذي عقده الفريق بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لـ27 سبتمبر 1999 (المرفق رقم 3).

23. **شجب** الاجتماع، بعد أن استمع إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري الذين قدموا مذكرة حول النزاع في جامو وكشمير (المرفق رقم 4)، القرار الذي اتخذته الحكومة الهندية بمنع الوفد الرسمي الممثل لشعب كشمير من مغادرة أراضي كشمير التي تقع تحت احتلال الهند إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع فريق الاتصال والاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وطرح قضيته العادلة لوفود الدول المشاركة في أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. **واعتبر** هذا القرار تأكيداً للسياسة القمعية التي تمارسها الحكومة الهندية ضد شعب كشمير وانتهاكاتها المستمرة لحقوقه الإنسانية والحريات الأساسية بما في ذلك حق تقرير المصير وفق ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

24. **حث** الهند على قبول الحل السلمي للنزاع في جامو وكشمير استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. **وحثها** أيضا على الموافقة على إيفاد بعثة من منظمة المؤتمر الإسلامي لتقصي الحقائق إلى جامو وكشمير.

25. **أبدى** قلقه العميق إزاء تفاقم النزاع بين الهند وباكستان في صيف 1999 مما ساهم في تدهور العلاقات بين البلدين .

26. **دعا** الهند إلى وضع حد لانتهاك حقوق الإنسان في جامو وكشمير وإلغاء القوانين التعسفية مثل "قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة"، وإطلاق سراح المعتقلين الكشميريين والموافقة على حرية سفر زعمائهم للمشاركة في الاجتماعات الدولية وبالسماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بحرية التوجه إلى جامو وكشمير للاطلاع عن كثب على ما يجري هناك. **وكلف** فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير بالمطالبة بإدراج موضوع حقوق الإنسان في جامو وكشمير ضمن قرارات الأمم المتحدة التي **حثها** على تنفيذ قراراتها ذات الصلة.

27. **كلف** فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير بالاستمرار في عقد اجتماعاته على هامش اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، واللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان بغية حشد التأييد الدولي من أجل الحفاظ على الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري.

28. **اعتمد** الاجتماع إعلاناً قدمته جمهورية باكستان الإسلامية بشأن جامو وكشمير. (مرفق رقم 5).

الوضع في أفغانستان :

29. **صادق** الاجتماع على التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة الخاصة بأفغانستان التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي (المرفق رقم 6) الذي عقد بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لـ27 سبتمبر 1999.

30. **أعرب** الاجتماع عن عميق الأسف لتوالي الأحداث المأسوية في أفغانستان واستمرار الاقتتال بين الفصائل الأفغانية، الذي أوقع أفدح الخسائر في الأرواح والممتلكات وعرض وحدة البلاد وسلامة أراضيها وكذلك السلم والأمن الإقليميين والدوليين لمخاطر جمة. **وأكد** أن المشكلة الأفغانية لن تحل عسكرياً، وأن من واجب الفصائل الأفغانية نبذ استخدام القوة والقبول بالحلول السلمية الرامية إلى التوصل إلى اقتسام عادل

للسلطة وتشكيل حكومة موسعة متعددة الأعراق وكاملة التمثيل تحقق المصالحة الوطنية وتبسط السلام في أرجاء أفغانستان وتمكن اللاجئين والنازحين الأفغان من العودة إلى بلادهم.

31. **دعا** جميع الدول المعنية داخل المنطقة وخارجها إلى عدم إرسال أسلحة أو تقديم مساعدات عسكرية أخرى للفصائل الأفغانية. **وأكد** ضرورة مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في الجهود الدولية لمعالجة الوضع في أفغانستان واضطلاعها بدور فاعل يكون مكملاً ومؤآزرا لدور الأمم المتحدة في هذا المجال.

32. **أعرب** الاجتماع عن بالغ القلق إزاء تدهور وضع حقوق الإنسان في أفغانستان، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، مما جعل هذا الوضع مادة لتشويه صورة الإسلام وممارسة أنواع الضغوط على المسلمين. **وطالب** بمحاكمة قاتلي الدبلوماسيين الإيرانيين والمراسل الصحفي الإيراني في مزار شريف وإنزال العقاب العادل بهم.

33. **كلف** الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالقيام بالاتصالات وبذل الجهود اللازمة لدى الدول الأعضاء والمنظمات الطوعية لتأمين الدعم اللازم للمزارعين الأفغان كي يتوقفوا عن زراعة المخدرات ويعوضوا بها مواد فلاحية أخرى توفر لهم العيش الكريم. **وناشد** الأسرة الدولية الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية المختلفة، ولاسيما لمشروعات إعادة توطين اللاجئين والعائدين الأفغان وتأهيلهم ليتمكنوا من الاستقرار مع أسرهم والمشاركة في إعادة بناء بلادهم.

الوضع في الصومال :

34. **جدد** الاجتماع التزام الدول الأعضاء بوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه، **ودعا** جميع الفصائل الصومالية إلى تقديم المصلحة العليا للوطن على ما سواها والعمل سوية من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلاد، **ودعا** الدول الأعضاء والمجموعة الدولية لمواصلة الدعم الإنساني للشعب الصومالي في مختلف المجالات ومساعدته لمواجهة الظروف الصعبة التي يعيشها.

إصلاح منظمة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن :

35. **صادق** الاجتماع على التقرير الصادر عن اجتماع فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي المفتوح العضوية المعني بإصلاح هيئة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن الذي عقد بتاريخ 19 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لـ29 سبتمبر 1999 (المرفق رقم 7).

36. **أكد** الاجتماع أن للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مصلحة مباشرة وحيوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن. **وأكد مجدداً** عزم الدول الأعضاء على الاستمرار في الإسهام الفاعل والبناء في المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، **مطالبا** فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالموضوع بمتابعة اجتماعاته في هذا الشأن.

37. **أكد** مجددا ضرورة اعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)، جزءاً لا يتجزأ من صفقة مشتركة، وضرورة الأخذ في هذا الشأن بمبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، وبعدم فرض إطار زمني محدد لهذه العملية التي ينبغي أن تبذل كل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق حولها.

38. **رحب** الاجتماع بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 30/53 الصادر في 23 نوفمبر 1998 والذي يقضي بأن أي قرار بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة العضوية والأمور المتعلقة بذلك يتطلب التصويت الإيجابي لثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل، **مؤكداً** أن فريق العمل المفتوح العضوية المنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الوعاء المناسب لمواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن على أساس قرار الجمعية العامة رقم 26/48 .

39. **أجاز** الاجتماع الإعلان الصادر في هذا الشأن عن فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالموضوع (المرفق رقم 8).

عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان :

40. **جدد** الاجتماع إدانة عدوان أرمينيا على جمهورية أذربيجان الواردة في قرارات المنظمة الصادرة من قبل، وأكدّ حق جمهورية أذربيجان في الحفاظ على سيادتها الوطنية ووحدة وسلامة أراضيها، **وطالب** جمهورية أرمينيا بالانسحاب الكامل من التراب الآذري المحتل وفق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كما **طالب** جمهورية أرمينيا باحترام القوانين الدولية الخاصة باحترام الآثار والتراث الثقافي في المناطق المحتلة.

الآثار المترتبة على العدوان العراقي على دولة الكويت وضرورة التزام العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة :

41. **طالب** الاجتماع الحكومة العراقية بمزيد من التعاون مع الأسرة الدولية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، **ودعا** الحكومة العراقية إلى التعاون الجاد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الثلاثية في جنيف من أجل إطلاق سراح الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، حتى يتسنى رفع العقوبات المفروضة عليه.

42. **أعرب** الاجتماع عن تعاطفه الكامل مع الشعب العراقي فيما يتعرض له من معاناة شديدة بسبب الحصار والمقاطعة الدولية، **وطالب** مجلس الأمن برفع العقبات التي تحول دون انسياب المعونات الإنسانية للعراق. **وأكد** تمسكه بالحفاظ على استقلال العراق وعلى سيادته على كامل ترابه الوطني وسلامة أراضيه.

التطورات الإيجابية التي طرأت على الأزمة بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية فرنسا :

43. **ذكر** الاجتماع بمواقف منظمة المؤتمر الإسلامي المعبر عنها في القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية للقمة ولوزراء الخارجية، **وعبر** عن ارتياحه للقرار الذي اتخذته سلطات الجماهيرية العربية الليبية لتشجيع مواطنيها المشتبه فيهما للمثول أمام المحكمة الإسكتلندية في هولندا، واستجابتهما لذلك بالفعل **وأيد** مطالبة الجماهيرية بشأن توفير الضمانات والظروف الكافية لتحقيق محاكمة عادلة نزيهة لهما.

44. **أخذ** الاجتماع علما بالاستجابة السريعة وبالإجماع لمجلس الأمن للخطوات التي قامت بها ليبيا لإنهاء هذه الأزمة. واعتبر أن ليبيا باتخاذها تلك الخطوات تكون قد أوفت بجميع التزاماتها تجاه قـــرارات مجلس الأمن 731(1992) و748(1992) و883(1993) و1192(1998)،وكذلك متطلبات القرار 731(1992). **وحث** مجلس الأمن على تبني قرار بالرفع الفوري والكامل للعقوبات المفروضة على ليبيا. **وطالب** كذلك بالرفع الفوري للعقوبات الانفرادية المفروضة على ليبيا خارج نظام الأمم المتحدة.

45. **اعتبر** الاجتماع أن تسيس هذا النزاع القانوني بأي شكل ومن أي طرف كان لم يعد مقبولا لأن القضية أصبحت عملية قانونية معروضة على المحكمة الأسكتلندية الموافق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية **التي دعاها** إلى الإلتزام بأي حكم يصدر عن المحكمة المذكورة المنعقدة في هولندا.

العدوان الأمريكي المسلح على مصنع الشفاء للأدوية في السودان :

46. **جدد** الاجتماع إدانته للعدوان الأمريكي على مصنع الشفاء في السودان بحسبانه منافياً للأعراف والمواثيق الدولية، **وأكد** مساندته لطلب حكومة السودان بإرسال لجنة تقصٍ للحقائق إلى السودان للتحقيق في الادعاءات الأمريكية بشأن المصنع.

الوضع في سيراليون :

47. **ناشد** الاجتماع المجموعة الدولية والمنظمات المتخصصة وخاصة الدول الأعضاء في المنظمة أن تساهم بما تستطيع في مساعدة حكومة سيراليون في مشروعاتها الطموحة لإعادة التعمير وتحريك عجلة التنمية حتى يتمكن شعب سيراليون من طي صفحة الحرب وإحلال السلام والأمن في أرجاء البلاد.

الوضع في قبرص :

48. **أعرب** الاجتماع عن تأييده الكامل للقضية العادلة لطائفة القبارصة المسلمين الأتراك **وأكد** قرارات المؤتمرات الإسلامية وإعلاناتها الصادرة بشأن قبرص. **ودعا** إلى البحث عن تسوية عادلة متفاوض بشأنها وتحترم التطلعات المشروعة لهذه الطائفة. كما **أكد** الأهمية القصوى لاحترام مبدأ المساواة السياسية في البحث عن تسوية متفاوض عليها تكون مرضية للجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني. ولهذا الغرض **دعا** الاجتماع الجانبين إلى تبادل الاعتراف بالمساواة في الوضع تمهيداً لإيجاد حل دائم للقضية.

التنسيق فيما بين الدول الأعضاء:

49. **رحب** الاجتماع بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في نيويورك وفي جنيف وبالاتصالات المكثفة التي قام بها الأمين العام من أجل تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء **ودعاها** إلى توحيد جهودها على نحو منتظم بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وخاصة خلال الدورة الحالية الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، سعيا منها إلى تأمين اتخاذ قرارات مناسبة بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والإدارية.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية:

50. **وافق** الاجتماع على طلب حكومة ماليزيا استضافة الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية الذي سيعقد في شهر يونيو 2000 بكوالالمبور. كما **وافق** على طلب حكومة تركيا استضافة دورة استثنائية للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في شهر فبراير أو مارس 2000 بإستانبول تخصص لموضوع "**منظمة المؤتمر الإسلامي وتحديات الحقبة الجديدة**".

المرفق رقم ١

تقرير اجتماع

اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين

التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

المنعقد بتاريخ 14/ 6/ 1420 هـ الموافق 1999/9/24

المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

(مقر الأمم المتحدة ، نيويورك)

21 جمادى الآخرة 1420هـ

1 أكتوبر 1999م

أولا : عقدت اللجنة السداسية الخاصة بفلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعا في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 14 جمادى الآخرة 1420 هـ الموافق 24 سبتمبر 1999برئاسة معالي الدكتور عز الدين العراقي ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

ثانيا : شارك في الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة، وهي الدول التالية أسماؤها باستثناء جمهورية غينيا:

- جمهورية باكستان الإسلامية ،
- جمهورية السنغال ،
- دولة فلسطين ،
- ماليزيا .

كما حضر الاجتماع ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

ثالثا: افتتح الاجتماع الأمين العام بكلمة أعرب فيها عن التفاؤل بشأن الخطوات الإيجابية التي تم تحقيقها مؤخرا في عملية السلام بتوقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي على اتفاقية شرم الشيخ، داعيا إسرائيل إلى ترجمة هذا الاتفاق إلى واقع عملي لتوفير مناخ جدي لبناء الثقة في المنطقة، كما طالب إسرائيل بالتوقف عن إصدار اللاءات بشأن القضايا الجوهرية المطروحة على المفاوضات النهائية.

رابعا: ألقى وزير خارجية دولة فلسطين كلمة تضمنت تقييما دقيقاً للوضع في مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وعرضا مفصلاً للمراحل التي تم قطعها ولتلك التي سيتم التفاوض

بشأنها. وتلى ذلك مداخلات لبقية ممثلي الدول المشاركة أكدوا فيها مواقف دولهم المساندة لقضية فلسطين وثمنوا التطورات الإيجابية التي شهدها مؤخرا مسلسل السلام والمتمثلة في توقيع الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقية شرم الشيخ. كما دعوا إسرائيل إلى الالتزام بالتنفيذ السليم لما اتفق عليه.

خامسا: قررت اللجنة رفع التوصيات التالية إلى الاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي :

1 - تأكيد جميع القرارات الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية ذات الصلة بقضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي.

2 - تأكيد أن قضية القدس الشريف وفلسطين هي قضية المسلمين الأولى، والإعراب عن التضامن الكامل مع منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها العادل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق أرضه وعاصمتها مدينة القدس الشريف.

3 - دعوة دول العالم إلى الاعتراف بدولة فلسطين لدى إعلانها على الأرض الفلسطينية وتقديم كل صور الدعم للشعب الفلسطيني لتمكينه من ممارسة سيادته على أرضه وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.

4 - تأكيد أن القدس الشريف جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967م، وينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، والعمل من أجل وقف إنتهاك حرمة الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية ووقف كل الإجراءات والممارسات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدينة وهي الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الجغرافي والسكاني فيها قصد تهويدها، والدعوة إلى تضافر كل الجهود حتى تعود القدس الشريف إلى السيادة الفلسطينية عاصمة لدولة فلسطين .

5 - تأكيد دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وفق الأسس التي انطلقت منها في مؤتمر مدريد للسلام وذلك طبقاً لميثاق وقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و425 ومبدأ الأرض مقابل السلام التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك مدينة القدس الشريف وتحقيق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ، وكذلك الانسحاب

الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو(حزيران) 1967م ومن الأراضي اللبنانية المحتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً. والدعوة إلى التنفيذ الدقيق والصادق لكل الاتفاقيات الموقعة في هذا الإطار بين الأطراف المعنية وجميع الالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها .

6 - تأكيد أن إخلال إسرائيل بالمبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام وتراجعها عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه العملية والمماطلة في تنفيذها والتنصل منها، يؤدي إلى تقويض خطير للعملية السلمية وتحميل الحكومة الإسرائيلية مسؤولية ذلك.

7 - تأكيد أن كل التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية والاستيطانية الرامية إلى تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة باطلة ومخالفة لقرارات الشرعية الدولية والمواثيق والأعراف الدولية ومنافية للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وانطلاقا من ذلك التوصية بـ:

أ) مطالبة المجتمع الدولي ، وخاصة راعي عملية السلام، بالضغط على إسرائيل لكي تمتثل لقرارات الشرعية الدولية وتنفذ قرارات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية رقم 2/10 الصادر بتاريخ 1997/4/24م ورقم ES 10/3 الصادر بتاريخ 1997/7/15 ورقم ES - 10/4 بتاريخ 11/13/ 1997 ورقم ES -10/5 بتاريخ 1998/3/17 ورقم ES -10/6 الصادر بتاريخ 1999/2/9 والخاص بوقف العمل في بناء مستوطنة جبل أبو غنيم وكل نشاط استيطاني آخر، بما في ذلك توسيع المستوطنات القائمة وبناء الطرق الالتفافية ومصادرة الأراضي المجاورة للمستوطنات والنشاطات التي تشكل انتهاكاً للقرارات الدولية.

ب) الترحيب بعقد مؤتمر جنيف للأطراف المتعاقدة السامية الذي تم في الخامس عشر من يوليو(تموز) 1999 في جنيف تنفيذا لقرار الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة رقم ES 10 /6 والذي أقر انطباق اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وطالب إسرائيل، القوة المحتلة، بتطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة 1949 في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، والترحيب بمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي فيه .

ج) دعـــوة الدول الأعضاء إلى بذل الجهود بغية قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ الـــتدابير اللازمـــة، بموجب قرار " متحدون من أجل السلام" في حالة عدم انصياع إسرائيل للقرارين المشار إليهما. ودعوة الأطراف المتعاقدة السامية إلى الاجتماع ثانية لاتخـــاذ التدابير اللازمة لانفاذ اتفاقية جنيف على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية .

8 - مطالـــبة الـــدول والمؤسسات والهيئات الدولية بالالتزام بالقرارات الدولية بشأن مدينة القدس لكونهـــا جـــزءاً من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ودعوتها كذلك إلى عدم المشـــاركة في أي اجتماع أو نشاط يخدم أهداف إسرائيل في تكريس احتلالها وضمها للمدينة المقدسة.

9 - مطالـــبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضـــي الفلســـطينية والعربية المحتلة طبقا للقرار رقم 446 ، والدعوة إلى استمرار الجهـــود والاتصـــالات مع دول العالم للعمل على تنفيذ قرارات الشرعية الدوليـــــة وخاصـــة قـــــرار مجلس الأمن رقم 465(1980) الذي يعد المستوطنات غير شرعية ويطالب بتفكيك المستوطنات القائمة.

10- دعـــوة المجتمع الدولي ولا سيما الدولتين راعيتي مؤتمر السلام لحمل إسرائيل على عدم إجـــراء أي تغيير جغرافي أو سكاني في مدينة القدس الشريف والامتناع عن أي عمل أو إجـــراء قد يكون من شأنه المساس بنتيجة مفاوضات الوضع النهائي للمدينة، والالتزام بالقـــرارات الدولية ذات الصلة ورفع الحصار عن مدينة القدس الشريف وضمان حرية العـــبادة فيهـــا والـــتوقف عن هدم المنازل وسحب الهويات من المواطنين الفلسطينيين وتفريغ مدينة القدس الشريف من مواطنيها العرب.

11- إدانة بشدة استمرار إسرائيل في أعمال الحفريات تحت المعالم الأثرية والحضارية والدينية في القدس الشرقية وخاصة تحت المسجد الأقصى المبارك ومسجد قبة الصخرة المشرفة وفتح نفق في القدس الشريف يعرض للخطر المقدسات الإسلامية والمسيحية. ومطالبة المجتمع الدولي و مجلس الأمن بتنفيذ قراراته بشأن حماية وضع القدس بما فيها آلية تنفيذ قراره الأخير رقم 1073 لعام 1996 الخاص بإغلاق النفق واتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام مجلس الأمن بمتابعة تنفيذ ما ورد في البيان الختامي الرئاسي الذي أصدره المجلس بتاريخ 1998/7/13 بما في ذلك اتخاذ القرارات والإجراءات المناسبة في هذا الشأن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن ما

قامت به إسرائيل في القدس يعد خرقاً لأسس السلام في الشرق الأوسط وتهديداً للسلم والأمن الدوليين وعملاً من أعمال العدوان.

12- مطالبة الأسرة الدولية بالالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 478(1980) الذي يدعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بأحكام هذا القرار وعدم نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس، وتسجيل الاستجابة العامة من معظم دول العالم بالتقدير لهذا القرار.

13- حث المجتمع الدولي وكل الدول التي تقدم مساعدات اقتصادية ومالية لإسرائيل، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ، وكذلك المؤسسات والصناديق الدولية المانحة، على وقف المساعدات التي تستخدمها إسرائيل في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري المحتل.

14 - حث المجتمع الدولي وكل دول العالم على مقاطعة منتجات المستعمرات الاستيطانية وبضائعها في الأراضي المحتلة، والدعوة إلى الامتناع عن تنفيذ مشروعات في هذه المستعمرات ، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية باعتبار هذه المستعمرات غير قانونية وباعتبار المنتجات والبضائع منتجات مستعمرات استيطانية غير مشروعة.

15- الدعوة إلى العمل على استمرار المساعي لتنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 242(1967) و338 (1973) وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بشأن عودة النازحين وخاصة القرار رقم 237 لعام 1967 .

16 - مطالبة الأمم المتحدة بإرسال "بعثة تقصٍّ للحقائق" لتحري أوضاع الأراضي الفلسطينية واستعمالاتها وعائدها وانتهاك حقوق ملكيتها واستغلالها والحصول على نسخ كاملة من وثائق وخرائط الأراضي التي هي في حوزة الإدارة الإسرائيلية. وبذل المساعي والجهود لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 43/57 بتاريخ 12/6/ 1988 بشأن ريع ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين الذي ينص على " أن يتخذ (السكرتير العام) الخطوات المناسبة بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لحماية وإدارة الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل، وأن ينشئ صندوقاً لتلقي إيراداتها بالنيابة عن أصحابها ومطالبة الأمم المتحدة بتعيين قيم دائم على تلك الأملاك يقوم بتقديم تقريره إلى الأمم المتحدة دورياً عن أوضاع تلك الأملاك وحمايتها إلى أن يعود أصحابها إليها.

17- الدعـــوة إلى مشـــاركة أكـــثر فعالية للأمم المتحدة في إنجاح عملية السلام في الشرق الأوســـط ، وتأكيد استمرار المسؤولية الثابتة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين حتى يتم إيجـــاد حل عادل وشامل لكل جوانبها يكفل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

18- الدعـــوة إلى العمل لدى الأمم المتحدة وجميع المؤسسات والمحافل الدولية لحمل إسرائيل عـــلى إطلاق سراح المعتقلين وإعادة المبعدين وإنهاء أسلوب العقوبات الجماعية ووقف عمـــليات المصـــادرة للأراضي والممتلكات وهدم المنازل والكف عن القيام بأية أعمال تهدد الحياة والبيئة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

19- تـــأكيد المســـؤولية المســـتمرة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشـــرق الأدنى (الأنـــروا) في تأدية مهامها تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في كل الأماكن التي يقـــيمون فيها بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة ، ودعوة الدول الأعضاء إلى أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة بأن تقوم لجنة التوفيق بالتعاون مع وكالة الإغاثة والدول المعنية بحصـــر شامل للاجئين الفلسطينيين وأملاكهم ووضع تصور شامل لحل مشاكلهم على أساس حقهم في العودة لوطنهم فلسطين طبقاً للقرار الدولي رقم 194. ودعوة جميع الدول إلى تقديم المزيد من الدعم لتغطية ميزانية الوكالة لتمكينها من مواصلة تقديم خدماتها المقررة.

20- الدعـــوة إلى العمل على عقد ندوة دولية بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين خلال سنة 2000بالتنســـيق مع لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التابعة للأمم المتحدة ومع جامعة الدول العربية ودولة فلسطين .

21- الدعـــوة إلى المشـــاركة الدوليـــة في احـــتفالات بيت لحم 2000 وتقديم المساعدات الضـــرورية لضمان نجاح هذا الحدث الدولي الهام، والتنويه بالمجهودات القيمة التي بذلها فخامة الرئيس ياسر عرفات لإنجاح هذه الاحتفالات .

22- إدانـــة استمرار إسرائيل في احتلال أجزاء من جنوب لبنان وبقاعه الغربي واستمرار اعتداءاتها العســـكرية وممارساتها التعسفية ضد المواطنين اللبنانيين وضد اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات لبـــنان. ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الاعتداءات فوراً. والمطالبة أيضـــاً بتـــنفيذ قـــرارات مجلس الأمن بشأن لبنان وخاصة القرار 425(1978م) وانسحاب

إسـرائيل مـن الأراضـي اللبنانية بشكل فوري وكامل وغير مشروط. وتأكيد الحرص على استقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه ضمن حدوده المعترف بها دولياً.

23- إدانـة سياسـة إسرائيل لرفضها الامتثال لقرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981م ولقيامها بفـرض ولايـتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل وما تنتهجه من سياسات الضم وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. وتأكيد أن جميع هذه التدابير باطلة وملغاة وتشكل انتهاكاً لقواعد ومبادئ القانون الـدولي المتصـلة بالاحتلال والحرب وخصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م ، ومطالبة إسـرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل إلى خطوط الرابع من يونيو/حزيران سنة 1967م.

24 - حـث الـدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي شرعت في اتخاذ خطوات لربط علاقات مع إسرائيل في إطار عملية السلام على إعادة النظر في علاقاتها مع إسرائيل بما في ذلـك إقفال البعثات والمكاتب حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة وتنفذ الاتفاقـات والـتعهدات والالـتزامات التي توصلت إليها مع الأطراف المعنية بعملية السـلام ، وفقـاً للمبادئ التي أقرها مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والاتفاقات الأخرى المـبرمة مـع منظمة التحرير الفلسطينية والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها مع الأطراف العربية على جميع المسارات خلال مباحثات السلام.

25- دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على الحيلولة دون انضمام إسرائيل إلى المجموعة الآسيوية أو مجموعة دول الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة وهيئاتها والمؤسسات الدولية الأخرى حتى تلتزم إسرائيل بتنفيذ جميع القرارات الدولية، ويتم التوصل إلى السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

26 - مطالبة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بإلزام إسرائيل بالانصياع لقرارات الأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن رقم 487 لعام 1981م ، وبالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبتنفيذ قرارات الجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع جميع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة، وضرورة إعلان إسرائيل نبذ التسلح النووي وتقديم بيان كامل عن قدراتها ومخزونها من الأسلحة والمواد النووية إلى كل من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبار ذلك خطوة لابد منها من أجل إنشاء منطقة خالية

من أسلحة التدمير الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط ومن أجل إقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة.

27 - تكليف الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الاتصالات والتنسيق بشأن قضية فلسطين والنزاع العربي الإسرائيلي بين منظمة المؤتمر الإسلامي وكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والإعراب عن التقدير لمواقف هذه المؤسسات التضامنية ومساندتها لنضال الشعب الفلسطيني العادل.

المرفق رقم ٢

تقرير اجتماع

فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي

بشأن البوسنة والهرسك وكوسوفا

المنعقد بتاريخ 14/ 6 /1420 هـ الموافق 1999/9/24

المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

(مقر الأمم المتحدة ، نيويورك)

21 جمادى الآخرة 1420هـ

فاتح أكتوبر 1999م

أولا : عقد فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص بالبوسنة والهرسك وكوسوفا اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 14 من جمادى الآخرة 1420هـ الموافق 24 سبتمبر 1999 لدراسة الوضع في البوسنة والهرسك وكوسوفا، ومتابعة تنفيذ اتفاقات السلام الدولية لهذا الإقليم.

ثانياً: ترأس الاجتماع معالي الدكتور كمال خرازي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وشارك فيه معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلو الدول الأعضاء في الفريق، وهي :

- الجمهورية الإسلامية الإيرانية
- جمهورية باكستان الإسلامية
- الجمهورية التركية
- ماليزيا
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية مصر العربية
- جمهورية السنغال
- المملكة المغربية

بالإضافة إلى البوسنة والهرسك.

ثالثا: بعد الاستماع إلى مداخلات الدول الأعضاء في الموضوع، ومناقشة مختلف جوانبه، اتخذ الفريق التوصيات التالية :

1 - تأكيد تمسك منظمة المؤتمر الإسلامي بالمحافظة على وحدة البوسنة والهرسك وسلامة أراضيها وسيادتها داخل حدودها المعترف بها دولياً، وتأييد بقاء البوسنة والهرسك دولة ديمقراطية متعددة الأعراق والطوائف.

2 - تـــأكيد ضرورة الإسراع في تنفيذ اتفاق دايتون للسلام، تنفيذاً كاملاً ومحايداً وفي نطاق القـــانون، وتطبيق القرار رقم 1244 لمجلس الأمن الدولي الخاص بكوسوفا، مما يسمح للاجئين والمشردين بالعودة إلى مواطنهم ويتيح لهم فرصة استئناف حياتهم الطبيعية.

3 - تـــأكيد الحـــرص على مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في تنفيذ اتفاقية دايتون للسلام نصـــاً وروحاً، والمشاركة في حفظ السلام وإعادة الأمن والاستقرار إلى إقليم كوسوفا، بالمساهمة الكاملة في التخطيط والتمويل والتنفيذ.

4 - تـــأكيد الدور الهام للمحكمة الدولية في تعزيز السلام ومطالبتها بالإسراع في عمليات تقصـــي الحقـــائق ومحاكمة مجرمي الحرب ومقترفي جرائم التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في البوسنة والهرسك وكوسوفا.

5 - الإعـــراب عن الإعجاب بتمسك أبناء كوسوفا بترابهم الوطني الذي تجسد في عودتهم السريعة إلى ديارهم بعد توقف العمليات العسكرية مباشرة.

6 - الإعراب عن التقدير والعرفان للدول الأعضاء وللأسرة الدولية على المساعدة الكبيرة الـــتي قدمـــتها للاجئين والنازحين أثناء الاحتلال الصربي لإقليم كوسوفا والدعوة إلى مواصلة المساعدة في مشروعات إعادة توطين واستقرار سكان إقليم كوسوفا.

7 - الإشادة بالدور الكبير والاتصالات المثمرة التي قام بها في شأن كوسوفا الفريق الوزاري المنبـــثق عـــن اجتماع فريق الاتصال لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالبوسنة والهرسك وكوســـوفا بجـــنيف بـــتاريخ 7 أبريل 1999 خلال جولته تحت رئاسة معالي الدكتور كمـــال خرازي وزير خارجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى كل من موسكو وبون وروما وتيرانا.

8 - حـــث جميـــع الدول والمؤسسات الطوعية على الوفاء بالتزاماتها في مجال تقديم الأموال اللازمـــة لإعمـــار البوسنة والهرسك وكوسوفا، والإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإتمـــام المشـــروعات ذات الأولوية، مع تأكيد ضرورة توجيه المساعدات الإنسانية التي تقـــدم لشـــعب كوسوفا نحو إعادة البناء وتوطين العائدين إلى ديارهم واعمار ما دمرته الحرب العنصرية أثناء الهيمنة الصربية على الإقليم.

9 - تكـــثيف الاتصالات بين فريق الاتصال الإسلامي وفريق الاتصال الدولي بغية المزيد من التنســـيق في القضـــايا ذات الاهـــتمام المشترك في منطقة البلقان، وحشد المساعدات

المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الغير الحكومية، لشعب كوسوفا واستخدامها في تنفيذ مشروعات إعادة البناء والتأهيل في الإقليم.

10- دعـــوة فـــريق تعبئة المساعدات للبوسنة والهرسك إلى معاودة اجتماعاته عاجلاً لتوفير المـــزيد مـــن المساعدات من الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية واستخدامها في تـــنفيذ المشـــروعات التنموية وإكمالها في البوسنة والهرسك وكوسوفا، وفق الأولويات التي يقترحها المعنيون.

11 - مناشـــدة الدول الأعضاء، تعزيز هوية مسلمي البوسنة والهرسك وكوسوفا بمد يد العون إليهـــم، بغيـــة الـــتكافؤ مع سائر الأعراق والطوائف التي يعيشون إلى جانبها في منطقة البـــلقان، آخذيـــن في الاعتبار تلك الروابط التاريخية والثقافية المتجذرة التي تربط هذه الأقاليم بالعالم الإسلامي.

12 - الموافقـــة عـــلى اقتراح الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الخاص بتنظيم ندوة شاملة عـــن دور الـــدول الأعضـــاء في إعادة بناء إقليم كوسوفا، والمطالبة باتخاذ ما يلزم من إجراءات لعقد هذه الندوة في المستقبل القريب.

المرفق رقم ٣

تقرير اجتماع

فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي

المعني بجامو وكشمير

المنعقد بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1420 هـ الموافق لـ 27 سبتمبر 1999

والمقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

(مقر الأمم المتحدة - نيويورك)

21 جمادى الآخرة 1420هـ

1 أكتوبر 1999م

أولاً: عقد فريق اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير اجتماعاً في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في 17 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق 27 سبتمبر 1999 لبحث الوضع في جامو وكشمير والانعكاسات المحتملة للتطورات الجارية هناك على السلم والأمن في منطقة جنوب آسيا والعالم أجمع.

ثانياً: ترأس الاجتماع معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحضره ممثلو الدول الأعضاء في الفريق، وهي: جمهورية باكستان الإسلامية، الجمهورية التركية، جمهورية النيجر، والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً: بعد مناقشة الموضوع والاستماع إلى الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري خلص الفريق إلى اتخاذ التوصيات التالية :

1 - شجب القرار الذي اتخذته الحكومة الهندية بمنع الوفد الرسمي الممثل لشعب كشمير من مغادرة أراضي كشمير التي تقع تحت سيطرة الهند إلى نيويورك للمشاركة في اجتماع فريق الاتصال والاجتماع التنسيقي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وطرح قضيته العادلة لوفود الدول المشاركة في أعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. واعتبار هذا القرار تأكيداً للسياسة القمعية التي تمارسها الحكومة الهندية ضد شعب كشمير وانتهاكاتها المستمرة لحقوقه الإنسانية

والحـــريات الأساســـية بما في ذلك حق تقرير المصير وفق ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

2 - تـــأكيد القرارات ذات الصلة التي أصدرتها مؤتمرات القمة الإسلامية ودورات المؤتمر الإســـلامي لـــوزراء الخارجية الداعية إلى ممارسة الشعب الكشميري حق تقرير المصير بحرية وحياد، وفق القرارات الدولية الصادرة بهذا الخصوص.

3 - مطالـــبة الهـــند بالقـــبول بالحل السلمي للنزاع في جامو وكشمير استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

4 - حـــث الحكومة الهندية على الموافقة على إيفاد بعثة من منظمة المؤتمر الإسلامي لتقصي الحقـــائق إلى جامو وكمشير، ليتسنى للمنظمة الوقوف على حقيقة الأوضاع في الإقليم وللقيام بمساع حميدة ترمي إلى التوصل إلى حل سلمي للقضية الكشميرية.

5 - إبـــداء القلق العميق إزاء تفاقم النزاع بين الهند وباكستان في صيف 1999 مما ساهم في تدهـــور العلاقـــات بين البلدين رغم التطورات الإيجابية التي شهدتها العلاقات بعد الزيارة الهامة التي قام بها رئيس وزراء الهند إلى باكستان في فبراير 1999. والإعراب عـــن الأســـف بســـبب المضاعفات السلبية التي صحبت هذا التوتر ولا سيما حادث إسقاط القوات الهندية طائرة باكستانية غير مسلحة في شهر أغسطس.

6 - تـــأكيد مساندة جمهورية باكستان الإسلامية في سعيها لإجراء حوار جاد مع جمهورية الهند من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في جامو وكشمير.

7 - مطالبة الأمم المتحدة بتنفيذ قراراتها الصادرة بشأن جامو وكشمير.

8 - تكـــليف الأمـــين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ببدء الإجراءات الخاصة بتشكيل بعثة تقصـــي الحقـــائق، وتعيين ممثل للأمين العام، وسائر الخطوات اللازم اتخاذها بغية توجه البعثة إلى جامو وكشمير في أقرب وقت ممكن.

9 - مطالـــبة الهـــند بوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان في جامو وكشمير وإلغاء القوانين التعســـفية مـــثل "قانون السلطات الخاصة للقوات المسلحة"، وإطلاق سراح المعتقلين الكشميريين والموافقة على حرية سفر زعمائهم للمشاركة في الاجتماعات الدولية.

10 - مطالبة الهند أيضا بالسماح لمنظمات حقوق الإنسان الدولية بحرية التوجه إلى جامو وكشمير للاطلاع عن كثب على ما يجري هناك.

11 - تكليف فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير بالمطالبة بإدراج موضوع حقوق الإنسان في جامو وكشمير ضمن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

12 - مناشدة الدول الأعضاء وكل المؤسسات المالية، بما فيها صندوق التضامن الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، تقديم المساعدات الإنسانية للشعب الكشميري.

13 - تكليف فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير بالاستمرار في عقد اجتماعاته على هامش اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ولجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، واللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان بغية حشد التأييد الدولي من أجل الحفاظ على الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري، والاستماع إلى وجهة نظر الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري في هذه الاجتماعات.

14 - اعتماد مشروع إعلان قدمته جمهورية باكستان الإسلامية بشأن جامو وكشمير. (مرفق رقم5).

15 - الإحاطة علما بمذكرة الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري. (مرفق رقم 4).

المرفق رقم ٤

مذكرة
مرفوعة من الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري
إلى اجتماع فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي
المعني بجامو وكشمير
نيويورك - 27 سبتمبر 1999م

نحن ممثلي الشعب الكشميري المضطهد ،

إذ نذكر بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة وبقرارت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالهند وباكستان الصادرة في 13 أغسطس 1948 و5 يناير 1949 التي تساند حق تقرير المصير لشعب جامو وكشمير،

وإذ نذكر أيضا بجميع القرارات المتعلقة بجامو وكشمير الصادرة عن مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري.

وإذ نرحب بالاعلان التاريخي الخاص الصادر عن الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة الإسلامي بشأن جامو وكشمير في 23 مارس 1997 ،

وإذ نرحب أيضا بتأكيد منظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء مجدداً الوارد في إعلان قمة طهران بتاريخ 11 ديسمبر 1997م على العمل من أجل ايجاد حل عادل وسلمي لنزاع جامو وكشمير يتفق مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، كما نرحب بتأييدها للحقوق الإنسانية الأساسية للشعب الكشميري، بما في ذلك حقه في تقرير المصير،

وإذ نعرب عن الامتنان العميق لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولدولها الأعضاء لتأييدها الثابت لحق الكشميريين في تقرير المصير ولإدانتها لعمليات القمع والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان التي تحدث في جامو وكشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي،

وإذ نرفض الجهود الهندية الرامية إلى فرض انتخابات مزيفة لأنها لن تكون بديلا لممارسة الشعب الكشميري حق تقرير المصير في حرية،

وإذ تحيط علما بالمقاطعة التامة التي نفذها الشعب الكشميري ضد الانتخابات المزيفة الأخيرة لمجلس النواب في جامو وكشمير والتي تمثل رفضا قاطعا للاحتلال الهندي للإقليم:

1 - **تطلب** من الحكومة الهندية الالتزام بتعهداتها للشعب الكشميري والوفاء بها وفقا لقرارات مجلس الأمن الواردة في هذا الشأن.

2 - **تؤكد** ضرورة أن يتم أي اتفاق بشأن جامو وكشمير على أساس تطلعات الشعب الكشميري.

3 - **تذكر** بأن مجلس الأمن قد أعلن بوضوح أنه انطلاقا من الاتفاق المبرم بين الهند وباكستان فإن "حسم الوضع في جامو وكشمير يجب أن يتفق مع إرادة الشعب التي يعبر عنها بطريقة ديمقراطية تتمثل في استفتاء حر محايد يجري تحت إشراف الأمم المتحدة".

4 - **تؤكد** مجددا رفضنا التام للجهود التي تبذلها الهند بغية تقنين ما يسمى "العملية السياسية" والانتخابات الثمانية عشرة المزيفة التي فرضت في كشمير المحتلة والتي لا هدف لها سوى حرمان الشعب الكشميري من حقه في تقرير مصيره إلى جانب تضليل المجتمع الدولي عمدا ومع سبق الإصرار.

5 - **تذكر** بأن مجلس الأمن الدولي نص في قراره رقم 91(1951) على أن إنشاء جمعية تأسيسية أو إجراء أي انتخابات في جامو وكشمير على يد الحكومة الهندية لن يكون بديلا عن الاستفتاء الحر والمستقل الذي أقره مجلس الأمن بهدف تحديد إرادة شعب كشمير، وهو الإعلان الذي أكده مجددا مجلس الأمن في قراره رقم 122(1957).

6 - **تدين** الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية والمذابح والقتل دون محاكمة والقتل أثناء الاعتقال والقتل الانتقامي والاعتقال العشوائي والتعذيب وحرق المنازل والقرى والبلدات واستخدام الاغتصاب أداة من أدوات الحرب بواسطة الحكومة الهندية وذلك من خلال قواتها العسكرية وشبه العسكرية والخونة والتي أدت إلى إزهاق أرواح أكثر من 70.000 من الأبرياء خلال العشر سنوات الماضية.

7 - **تعرب** عن القلق العميق إزاء تكثيف حملة القمع والترويع والاضطهاد الموجه ضد زعماء مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب بهدف القضاء على معارضتهم للانتخابات المفروضة وللعملية السياسية المزيفة.

8 - تندد بتدمير وتدنيس الأماكن الإسلامية المقدسة في كشمير الواقعة تحت الاحتلال الهندي.

9 - تعرب عن القلق العميق إزاء تصاعد التوتر في كشمير نتيجة للعمليات العسكرية والحشود الهندية على طول خط وقف إطلاق النار.

10- تدين القصف العشوائي غير المبرر عبر خط وقف إطلاق النار في آزاد كشمير على يد القوات الهندية المسلحة.

11- **توجه** بدعوة المجتمع الدولي إلى كل من الهند وباكستان لإستئناف عملية الحوار.

12- **تعرب** عن التقدير للجهود التي تبذلها جميع الشعوب المحبة للسلام، ومن بينها باكستان، من أجل التوصل إلى حل سلمي لنزاع جامو وكشمير، آخذين في الاعتبار طموحات الشعب الكشميري،

تعقد العزم على أن :

أ - **يواصل** شعب جامو وكشمير نضاله للحصول على حقه في تقرير المصير وهو حق مشروع أقرّ به المجتمع الدولي.

ب - **تمثل** إرادة شعب جامو وكشمير، التي يتم التعبير عنها من خلال استفتاء حر ومحايد يجري تحت رعاية الأمم المتحدة، الأساس الوحيد لتسوية نزاع جامو وكشمير.

تهيب بأعضاء فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير:

أ - **تقديم** اقتراح إلى الأمين العام للأمم المتحدة لمنح مؤتمر الحرية لجميع الأحزاب صفة المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ب - **تقديم** توصية إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتعيين ممثل خاص مكلف بشؤون كشمير ويكون شخصية ذات مكانة دولية.

ج - **تأكيد** مشاركة مؤتمر الحرية لجميع الأحزاب في جميع المفاوضات المتعلقة بكشمير.

د - **حث** جميع الأطراف المعنية على إجراء حوار جاد وجوهري بشأن لب قضية جامو وكشمير.

هـ- **حث** المجتمع الدولي للضغط على الهند من أجل الدخول في حوار جدي بدون أي شرط مسبق بغية حل مسألة جامو وكشمير.

و - **الضغط** على الحكومة الهندية لكي تمتنع عن تصعيد التوتر في جامو وكشمير، وتصعيده مع باكستان، عن طريق فرض عملية سياسية مزيفة، وتذكير الحكومة الهندية مرة أخرى بأن مجلس الأمن الدولي أكد بوضوح في القرارين 91(1951) و122(1957) "أن أي عمل تقوم به (الحكومة الهندية) أو تحاول القيام به لتحديد شكل (جامو وكشمير) في المستقبل وانتماءها لا يشكل حسما للوضع".

ز - **الرفض** التام للانتخابات المزيفة في جامو وكشمير والتي قاطعها الشعب مقاطعة تامة.

ح - **الضغط** على الحكومة الهندية لوقف إرهاب الدولة، والامتناع عن أعمال القمع والإبادة التي ترقى إلى مستوى التطهير العرقي في جامو وكشمير، والكف عن مداهمة القرى والمناطق الحضرية الكشميرية، وسحب الجنود من البلدات والقرى في كشمير، واحترام المشاعر الدينية للشعب الكشميري.

ط - **مطالبة** الهند بالوقف الفوري لعمليات مضايقة زعماء مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب واحترام حقهم الأساسي في التحرك، بما في ذلك منحهم وثائق للسفر والسماح لهم بحرية السفر إلى الخارج.

ى - **حث** الهند على إلغاء قانون القوات المسلحة (السلطات الخاصة) لعام 1958، وقانون مناطق الاضطرابات في جامو وكشمير لعام 1992م وقانون الأمن العام في جامو وكشمير لعام 1978 إذ إن هذه القوانين تعطي قوات الأمن سلطات واسعة للإعتقال والحبس وانتهاك الحقوق الإنسانية بدون مساءلة.

ك - **حث** الهند على السماح للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة (Human Rights Watch) وغيرهما من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية بغية مراقبة وضع حقوق الإنسان في جامو وكشمير وتوثيقه.

ل - **حث** لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة على تعيين مراقب خاص مكلف بشؤون جامو وكشمير.

المرفق رقم ٥

إعلان بشأن جامو وكشمير

إن الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 21 جمادة الآخرة 1420هـ الموافق لفاتح أكتوبر 1999م،

إذ يذكر بجميع قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك قرارات مجلس الأمن المتعلقة بجامو وكشمير،

وإذ يعرب عن قلقه البالغ إزاء تصاعد القمع واستمرار انتهاك حقوق الإنسان الذي يتعرض له الشعب الكشميري بما في ذلك حرمانه من حقه الثابت في تقرير المصير،

وإذ يعرب أيضا عن قلقه العميق إزاء التوتر الذي يشهده خط المراقبة في كشمير والذي أصبح الآن أكثر خطورة بعد إنتشار الأسلحة النووية في جنوب آسيا،

وإذ يحيط علما برفض الشعب الكشميري للانتخابات التي تمت مؤخرا برعاية الهند والمتمثل في مقاطعته الناجحة لهذه الانتخابات،

وإذ يحيط علما بالمذكرة التي قدمها الممثلون الحقيقيون للشعب الكشميري،

وإذ يحيط علما أيضا بتقرير فريق الاتصال التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بجامو وكشمير:

1 - **يؤكد** مجددا جميع قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي الصادرة على مستوى القمة والمستوى الوزاري بشأن نزاع جامو وكشمير.

2 - **يدعو** إلى ايجاد تسوية سلمية لمسألة جامو وكشمير تتفق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وما تم الاتفاق عليه في اتفاقية سملا.

3 - **يؤكد** مجددا أيضا أن ما يسمى بالانتخابات لا يمكن أن تكون بديلا عن ممارسة الكشميريين حق تقرير المصير في حرية واستقلالية تحت رعاية الأمم المتحدة وفق ما قرره مجلس الأمن.

4 - **يحث** المجتمع الدولي على اتخاذ الخطوات الفعالة لضمان الحقوق الإنسانية للشعب الكشميري بما في ذلك حقه في تقرير المصير، ويؤكد أهمية العمل الدولي المستمر بغية تسهيل التوصل إلى حل عادل وسلمي لنزاع كشمير.

5 - **يؤيد** الجهود الجارية التي تبذلها حكومة باكستان لتحقيق حل سلمي لنزاع كشمير بكل الوسائل الممكنة، ومن بينها إجراء محادثات ثنائية جوهرية مع الهند، ويدعو إلى استئناف المحادثات الجادة بين باكستان والهند في وقت مبكر وبدون أي شروط مسبقة.

6 - **يندد** بالقرار الهندي الذي حال دون توجه زعماء مؤتمر الحرية لعموم الأحزاب، الممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري، إلى نيويورك لعرض القضية الكشميرية على اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبالاعتقال غير القانوني لكثير من الزعماء الكشميريين الآخرين.

7 - **يقرر** وجوب أن يواصل فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير اجتماعاته على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وخلال الاجتماعات الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفق رقم ٦

تقرير اجتماع

لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي

المكلفة بمتابعة الوضع في أفغانستان

المنعقد بتاريخ 17 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لـ27 سبتمبر 1999

المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

(مقر الأمم المتحدة – نيويورك)

21 جمادى الآخرة 1420هـ

فاتح أكتوبر 1999م

أولاً: اجتمعت لجنة منظمة المؤتمر الإسلامي المكلفة بمتابعة الوضع في أفغانستان في 17 من جمادى الآخرة 1420هـ الموافق 27 سبتمبر 1999 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك لاستعراض التطورات في أفغانستان.

ثانياً: ترأس الاجتماع معالي د. عز الدين العراقي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وشاركت فيه الدول الأعضاء التالية أسماؤها المكونة للجنة باستثناء جمهورية غينيا، وهي: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية باكستان الإسلامية، الجمهورية التونسية.

ثالثاً: بعد مناقشة مستفيضة لجمل الأوضاع والتطورات في إفغانستان، تبنت اللجنة التوصيات التالية :

1 – الإعراب عن عميق الأسف لتوالي الأحداث المأسوية في أفغانستان واستمرار الاقتتال بين الفصائل الأفغانية، الذي أوقع أفدح الخسائر في الأرواح والممتلكات وعرض وحدة البلاد وسلامة أراضيها وكذلك السلم والأمن الإقليميين والدوليين لمخاطر جمة.

2 – مطالبة الأطراف الأفغانية المتقاتلة بالكف عن الاقتتال فورا والاحتكام إلى نداء العقل والضمير والعودة إلى طاولة المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة، قصد التوصل إلى الحل السلمي الذي يضمن لأبناء الشعب الأفغاني حقوقهم المشروعة، ولدولة أفغانستان سيادتها ووحدتها الوطنية وحيادها.

3 – تأكيد أن المشكلة الأفغانية لن تحل عسكرياً، وأن من واجب الفصائل الأفغانية نبذ استخدام القوة والقبول بالحلول السلمية الرامية إلى التوصل إلى اقتسام عادل للسلطة وتشكيل حكومة

موسعة متعددة الأعراق وكاملة التمثيل تحقق المصالحة الوطنية وتبسط السلام في أرجاء أفغانستان وتمكن اللاجئين والنازحين الأفغان من العودة إلى بلادهم.

4 - دعوة جميع الدول المعنية داخل المنطقة وخارجها إلى عدم إرسال أسلحة أو تقديم مساعدات عسكرية أخرى للفصائل الأفغانية.

5 - تأكيد ضرورة مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في الجهود الدولية لمعالجة الوضع في أفغانستان واضطلاعها بدور فاعل يكون مكملاً ومؤآزرا لدور الأمم المتحدة في هذا المجال.

6 - الإعراب عن بالغ القلق إزاء تدهور وضع حقوق الإنسان في أفغانستان، خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، مما جعل هذا الوضع مادة لتشويه صورة الإسلام وممارسة أنواع الضغوط على المسلمين.

7 - تكليف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالقيام بالاتصالات وبذل الجهود اللازمة لدى الدول الأعضاء والمنظمات الطوعية لتأمين الدعم اللازم للمزارعين الأفغان كي يتوقفوا عن زراعة المخدرات ويعوضوها بمواد فلاحية أخرى توفر لهم العيش الكريم.

8 - المطالبة بمحاكمة قاتلي الدبلوماسيين الإيرانيين والمراسل الصحفي الإيراني في مزار شريف وإنزال العقاب العادل بهم.

9 - مناشدة الأسرة الدولية الاستمرار في تقديم المساعدات الإنسانية المختلفة، ولاسيما مشروعات إعادة توطين اللاجئين والعائدين الأفغان وتأهيلهم ليتمكنوا من الاستقرار مع أسرهم والمشاركة في إعادة بناء بلادهم.

المرفق رقم ٧

تقرير اجتماع فريق عمل

منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص المفتوح العضوية

المعني بإصلاح هيئة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن

الذي عقد بتاريخ 19 جمادى الآخرة 1420هـ (الموافق 29 سبتمبر 1999)

المقدم إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

(مقر الأمم المتحدة – نيويورك)

21 جمادى الآخرة 1420هـ

1 أكتوبر 1999م

1/ عقد فريق عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص المفتوح العضوية المعني بإصلاح هيئة الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن اجتماعاً على المستوى الوزاري في مقر الأمم المتحدة بتاريخ 19 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لـ29 سبتمبر 1999 .

2/ ترأس الاجتماع معالي السيد يوسف ودراغو وزير خارجية بوركينا فاسو، رئيس الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، وشارك فيه معالي الدكتور عز الدين العراقي الأمين العام للمنظمة وممثلو عدد من الدول الأعضاء.

3/ تداول الاجتماع مسألة إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن، انطلاقاً من القرار رقم 8/40 – س(ق.أ) الصادر عن القمة الإسلامية الثامنة التي عقدت في طهران (ديسمبر 1997) والقرار رقم 26/42– س الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية التي عقدت في واغادوغو في الفترة من 28 يونيو إلى 1 يوليو 1999. واستذكر الاجتماع الإعلان الصادر عن الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في هراري في يونيو 1997 والبيان الصادر عن الدورة الثانية عشرة لقمة دول عدم الانحياز التي عقدت في جنوب إفريقيا عام 1998 وورقة عمل المجموعة العربية التي أقرها وزراء الخارجية العرب في نيويورك بتاريخ 29 سبتمبر 1997.

4/ وبعد استعراض تطورات أساليب عمل منظمة الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن وأثر تلك التطورات على مصالح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، خلص الفريق إلى التوصيات التالية :

أ - التأييد القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 30/53 بتاريخ 23 نوفمبر 1998 الذي يتطلب تصويتا إيجابيا لثلثي أعضاء الجمعية لإصدار أي قرار بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة العضوية والأمور المتعلقة بذلك.

ب - اعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه، بما في ذلك مسألة حق النقض (الفيتو) جزءاً لا يستجزأ من عملية مشتركة، مع الأخذ في الحسبان مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل.

ج - تأكيد الموقف المبدئي للمنظمة المتمثل في أن أية جهود ترمي إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن يجب أن تبذل بطريقة تحقق اتفاقا عاما حول هذه المسألة بدون إخضاع هذه العملية لأي إطار زمني مفروض عليها.

د - مطالبة فريق العمل الخاص المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بمواصلة اجتماعاته في نيويورك بغية ملاءمة مواقف الدول الأعضاء في المنظمة وتنسيقها في جميع جوانب المسألة.

هـ - بحث المصادقة على المشروع المرفق للإعلان بشأن توسيع مجلس الأمن وإصلاحه.

المرفق رقم ٨

إعلان

بشأن

توسيع مجلس الأمن وإصلاحه

نحن – وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي – المجتمعين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 21 جمادى الآخرة 1420هـ الموافق لفاتح أكتوبر 1999 ،

إذ نؤكد أهمية العمليات الجارية الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن،

وإذ ندرك أن أي إصلاح للأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن، يجب أن تتم وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ نؤكد ضرورة إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي عليه لكي يعكس الواقع السياسي الراهن في العلاقات الدولية ولتلبية حاجة البلدان النامية إلى تعزيز تمثيلها بالإضافة إلى ضرورة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وإجراءاته بشكل ملحوظ، بغية إعطاء المزيد من الشفافية لعملية صنع القرار الدولي،

وإذ نؤكد أيضا أن أي إصلاح لمجلس الأمن وتوسيع عضويته يجب أن يتفق مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل.

وإذ نذكر بالقرار رقم 8/40 – س(ق.أ) الصادر عن الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في طهران في ديسمبر 1997، بشأن إصلاح الأمم المتحدة بما في ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاحه والإعلانات السابقة الصادرة عن الاجتماعين التنسيقيين السنويين لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي اللذين عقدا بنيويورك في 2 أكتوبر 1997 وفي أول أكتوبر 1998 :

وإذ نذكر أيضا بالفقرات من (64) إلى (75) من الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز التي عقدت بمدينة ديربان في 3 سبتمبر 1998، وكذلك الفقرات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن في الإعلان الذي أقرته الدورة الثانية والثلاثون لقمة رؤساء دول

وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية التي عقدت في هراري في يونيو 1997، وورقة عمل المجموعة العربية التي أقرها وزراء خارجية الدول العربية بنيويورك في 29 سبتمبر 1997م،

1 - **تؤكد** أن للدول الأعضاء مصلحة مباشرة وحيوية في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن.

2 - **توجه** بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 30/53 الصادر في 23 نوفمبر 1998 والذي يقضي بأن أي قرار بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة العضوية والأمور المتعلقة بذلك يتطلب التصويت الإيجابي لثلثي أعضاء الجمعية العامة على الأقل.

3 - **تؤكد** مجددا ضرورة اعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته، بما في ذلك حق النقض (الفيتو)، جزءاً لا يتجزأ من عملية مشتركة، مع الأخذ في الاعتبار مبدأ مساواة الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل.

4 - **تؤكد** مجددا أيضا أن لا تكون الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة مجلس الأمن خاضعة لأي إطار زمني مفروض عليها وأن تبذل كل الجهود من أجل التوصل إلى اتفاق عام بشأن هذه المسألة.

5 - **تؤكد** أن فريق العمل المفتوح العضوية المنبثق عن الجمعية العامة للأمم المتحدة هو الوعاء المناسب لمواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن على أساس قرار الجمعية العامة رقم 26/48 .

6 - **تؤكد** مجددا عزم الدول الأعضاء على الاستمرار في الإسهام الفاعل والبناء في المناقشة المتعلقة باصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته على أساس الاعلانات والبيانات المذكورة آنفا.

7 - **تطلب** من فريق العمل الخاص المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن بمقر الأمم المتحدة في نيويورك أن يواصل بانتظام تبادل الآراء وتنسيق الجهود بغية الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء وتمكينها من تقديم مساهمات لا غنى عنها في عملية إصلاح الأمم المتحدة وتوسيع عضوية مجلس الأمن.